 https://doi.org/10.12816/0061626

The Role of the Military Institution as a Major Factor of the Political Stability in Jordan

Qusay Khalid Mohammad Abdullah
Political Science
University of Jordan
qusayaubdalla@yahoo.com

Received : 28/11/2021 Accepted :03/01/2022

Abstract:

The study aims to know the essential role played by the military institution in maintaining political stability in Jordan, and is based on a main premise that the military institution has a positive role in political stability in Jordan; at a time when the Middle East and the world are witnessing successive events with political and economic repercussions. The study seeks to identify the nature of those repercussions and threats; and to identify the contribution of the military institution to maintaining economic stability through the process of development and modernization, and to defend the sovereignty of the Jordanian state and political legitimacy; in addition to knowing its role in maintaining internal stability. Accordingly, the historical method and the descriptive analytical method are employed through the assumptions of role theory, and based on the institutional approach and the functional structural approach in political science. The study concluded that the role played by the military institution in Jordan is a reflection of social behaviors in the Jordanian society; and this role was not limited internally; but resonated internationally; and it refuted the premis that the use of excessive force by the armed forces maintains the political stability of the state; especially during the Arab spring wave in 2010; and the study recommends boosting the role of the Ministry of Defense in Jordan; continuing to keep pace with modern security systems in light of traditional and non-traditional threats and risks; and benefiting from the experiences of military retirees, academics, and thinkers in strategic planning processes.

Keywords: Role Theory, Military Institution, Political Stability.

دور المؤسسة العسكرية كعامل رئيسي من عوامل الاستقرار السياسي في الأردن

قصي خالد محمد عبدالله
العلوم السياسية
الجامعة الأردنية
qusayaubdalla@yahoo.com

الاستلام : 2021/11/28 القبول : 2022/01/03

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الجوهري الذي تُؤديه المؤسسة العسكرية في الحفاظ على الاستقرار السياسي في الأردن، واستندت على فرضية رئيسة مفادها أن للمؤسسة العسكرية دورًا إيجابيًّا في الاستقرار السياسي في الأردن، في وقت تَشهد فيه منطقة الشرق الأوسط والعالم أَحداثًا متتالية ذات تَداعيات سياسية واقتصادية خطيرة منذ تأسيس الدولة الأردنية، وقد سعت الدراسة التعرف إلى طبيعة تلك التداعيات والتهديدات، والتعّرف إلى مساهمة المؤسسة العسكرية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال عملية التنمية والتحديث، وفي الدفاع عن سيادة الدولة الأردنية والشرعية السياسية، إضافة إلى معرفة دورها في الحفاظ على الاستقرار الداخلي. وعليه تم توظيف المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال افتراضات نظرية الدور، واستنادًا إلى المنهج المؤسسي والمنهج البنائي الوظيفي في العلوم السياسية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في الأردن هو انعكاس للسلوكات الاجتماعية في المجتمع الأردني، ولم يقتصر هذا الدور داخليًّا بل امتدّ صداه دُوليًّا، وقد دحضت أن استخدام القوة المفرطة من قبل القوات المسلحة يحافظ على الاستقرار السياسي للدولة خاصة خلال موجة الربيع العربي عام (2010م)، وأَوصت الدراسة بتفعيل وزارة الدفاع في الأردن، والاستمرار في مواكبة النظم الأمنية الحديثة في ضوء التهديدات والمخاطر التقليدية وغير التقليدية، والاستفادة من تجارب المُتقاعدين العسكريين والأكاديميين والمُفكرين في عمليات التخطيط الإستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: نظرية الدور، المؤسسة العسكرية، الاستقرار السياسي.

المقدمة:

تُشهد منطقة الشرق الأوسط موجات متعاقبة من الأحداث التي أثرت تداعِياتها على استقرار المنطقة بشكل عام، وعلى الأردن بشكل خَاص، الأمر الذي انعكس على درجة استقرار الدولة الأردنية في فترات مختلفة إلى حد كاد أن يعصِف بها، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور المؤسسة العسكرية كعامل رئيس من عوامل الاستقرار السياسي في الأردن، مُستندة على نظرية الدور وما تشمله من افتراضات وصفات، إضافة إلى تحليلها لنظرية الأمن القومي لما لها من أَبعاد تُفسر موضوع الدراسة، إذ تشكلت المؤسسة العسكرية في الأردن مع تشكيل جُذور الكيان السياسي في الدولة، واعتُبرت ركنًا أساسيًّا من أركانها، وهي واحدة من كبرى المؤسسات الرسمية عددًا وعُدة، الأمر الذي أَهلها للقيام بأدوار اجتماعية واقتصادية وعلى كافة الأَصعدة منذ بداياتها، حيث ساهمت في تطوّر عمل كافة المؤسسات، وقامت بدورها في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال عمليات التنمية والتحديث، إضافة إلى تعزيز قوة شرعية النظام السياسي الأردني في فترات عصيبة مَرّ بها الأردن، إضافة إلى دورها في الحفاظ على سيادة الدولة الأردنية والدفاع عن أراضيها في الحروب العربية – الإسرائيلية، ودَرْء التهديدات المختلفة وخصوصًا الإرهاب والتطرف، ودورها في الحفاظ على الاستقرار الداخلي للدولة الأردنية.

مشكلة الدراسة:

تَتمثل مشكلة الدراسة في معرفة دور المؤسسة العسكرية في تحقيق الاستقرار السياسي في الأردن، في وقت شهدت فيه المنطقة تاريخيًّا أحداثًا سياسية متتالية استمرت تداعياتها الخطيرة منذ تأسيس الدولة الأردنية وشكلت تهديدًا حقيقيًّا للاستقرار السياسي في الأردن، ومن هنا تَكمُن مشكلة الدراسة في التعرف إلى طبيعة الأخطار والتهديدات التي قامت المؤسسة العسكرية في مواجهتها عبر تاريخها، والتعرف إلى مساهمتها في رفع درجة الاستقرار الاقتصادي من خلال عملية التنمية والتحديث، وفي الدفاع عن سيادة الدولة الأردنية والشرعية السياسية، إضافة إلى معرفة دورها في الحفاظ على الاستقرار الداخلي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في معرفة دور المؤسسة العسكرية كعامل رئيس من عوامل الاستقرار السياسي في الأردن، وتبرز أهميتها النظرية والتطبيقية من خلال ما ستقدمه من نتائج وتوصيات يمكن أن تكون

مرجعًا أدبيًّا إضافة إلى الأدبيات السابقة لكل من يبحث في هذا المجال، وذلك بعد استعراض الأخطار والتهديدات المحدقة بالدولة الأردنية تاريخيًّا، وما ساهمت به المؤسسة في الحفاظ على الاستقرار السياسي، إضافة إلى ما مُساهمتها في استقرار الدولة الاقتصادي والاستقرار الداخلي، والدفاع عن الأراضي الأردنية في الحروب العربية – الإسرائيلية، وحماية الشرعية السياسية وسيادة الدولة.

أهداف الدراسة:

تَهدُف هذه الدراسة إلى معرفة دور المؤسسة العسكرية وتحديدها كعامل رئيس من عوامل الاستقرار السياسي في الأردن، إضافة إلى:

1- معرفة دور المؤسسة العسكرية الأردنية في عمليات التنمية والتحديث.
2- استعراض دور المؤسسة العسكرية الأردنية من حيث أدوارها في الحروب العربية الإسرائيلية.
3- إدراك الدور التكاملي ما بين العمل السياسي والعمل العسكري في الدولة الأردنية.
4- مساهمة المؤسسة العسكرية في مكافحة التطرف والإرهاب.
5- معرفة دور المؤسسة العسكرية في التوازن بين استخدام القوة وبين التعامل الإنساني.

أسئلة الدراسة:

تَنطلق الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي: ما هو دور المؤسسة العسكرية في الحفاظ على الاستقرار السياسي في الأردن، ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1- ما هي مُساهمات المؤسسة العسكرية الأردنية في الحفاظ على درجة الاستقرار الاقتصادي؟
2- ما دور المؤسسة العسكرية الأردنية في تعزيز شرعية النظام السياسي والحفاظ على سيادة الدولة؟
3- كيف أدّت المؤسسة العسكرية دورًا محوريًّا في مُكافحة التطرف والإرهاب؟
4- كيف حافظت المؤسسة العسكرية على الاستقرار الداخلي؟

فرضية الدراسة:

تَقوم الدراسة على فرضية مفادها أن للمؤسسة العسكرية دورًا إيجابيًّا في الاستقرار السياسي في الأردن، الأمر الذي أهّلها لتكون عاملاً رئيسًا من عوامله.

منهجية الدراسة:

استندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتّصف بالواقعية بدراسته للظاهرة، كما هي على أرض الواقع، من خلال جمع المعلومات المرتبطة بها، واستندت أيضًا على المنهج التاريخي الذي يصف الحاضر بناءً على خبرات ومعرفة ما سبق من أحداث في الماضي؛ من خلال إدخال عامل الزمن في جميع مقومات التحليل، وقد سلك ابن خلدون ومنتسيكيو وسان ريمون وكارل ماركس وغيرهم هذا المنهج في معظم دراساتهم، وبالتالي سيتم توظيف هاذيْن المنهجين في هذه الدراسة من خلال وصف الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية كعامل رئيس من عوامل الاستقرار السياسي في الأردن، ومن خلال تبيان الأحداث السياسية التي وقعت على مدى الفترة الزمنية التاريخية منذ تأسيسها. وسَتستند الدراسة على منهج الاقتراب المؤسسي في تحليل الظاهرة السياسية؛ من خلال تصنيف معنى المؤسسة العسكرية ووظائفها وتطورهاعبر التاريخ، إضافة إلى استنادها إلى المنهج البنائي – الوظيفي الذي ينظر إلى أن المؤسسة عبارة عن نَسَق في حالة توازن، وهذا النَسق هو بناء مُنظم وثابت مُكون من عدد من الأجزاء المترابطة، ولكل جزء من هذه الأجزاء وظيفة يؤديها للحفاظ على بقائه وتوازنه.

حدود الدراسة:

إن لحدود الدراسة أهمية كبيرة، فهي تتيح للباحث إمكانية التجريد والعزل الفكري في موضوع الدراسة المحدد بهذه الحدود، بحيث يحصر فيها التفكير، ويبني عليها الفرضيات والافتراضات، فهي بالتالي تُسَهّل على الباحث، وتتيح له إمكانية إنجاز الدراسة بدقة وموضوعية، فهي تُعَد عاملًا مهمًّا من عوامل نجاح البحث، ومن هذه الحدود:

1. **الحدود الزمانية:** منذ بدايات تأسيس المؤسسة العسكرية الأردنية.
2. **الحدود المكانية:** المملكة الأردنية الهاسمية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة الربوزي (2021)، بعنوان "علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في مصر قراءة تحليلية".**

هدفت الدراسة إلى تحليل عِلاقة المؤسسة العسكرية المصرية بالنظام السياسي في مصر بدءًا من إعلان النظام الجمهوري بعد الاستقلال مباشرة، وأشارت الدراسة إلى أن المؤسسة العسكرية المصرية استمرت في أداء دور حيوي في الحياة السياسية، رغم التحولات السياسية في عام (2010)، إلا أن الجيش لم يَدَع المشهد السياسي للمدنيين، بل تولى المرحلة الانتقالية بعد انخراطه بالعملية السياسية، وحتى بعد (2012/6/1) وانتخاب الرئيس محمد مرسي، بَقِي الجيش طَرفًا فاعلًا في المشهد السياسي، إلى أن تَم عزل الرئيس وتولى الجيش المشهد السياسي من جديد قاطعًا الطريق على قوى التغيير، وبالتالي خلصت الدراسة إلى أن المؤسسة العسكرية المصرية لعبت دورًا محوريًّا في الحياة السياسية في مصر، إضافة إلى دورها في الحفاظ على استقرار الدولة السياسي خلال مراحل انتقالية كادت أن تعصف به.

- **دراسة العدوان (2018) بعنوان "التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية للأمن الوطني الأردني 2000–2017".**

سعت هذه الدراسة للوصول إلى ماهية التهديدات والتحديات سواء الداخلية أو الخارجية على الأمن الوطني في الأردن خلال الفترة (2000–2017)، حيث طرحت الدراسة سؤالاً رئيسًا عن طبيعة تلك التحديات والتهديدات، ودرجة خطورتها. وخلصت إلى أن الركيزة الأساسية في بقاء الدولة الأردنية هو الأمن الوطني الذي يُحافظ على الوحدة الوطنية وحمايتها، وأن الحلول العشوائية لحل مشاكل أزمة الطاقة وشُح المياه في الأردن وعدم وجود حُلول منهجية لرفع مستويات التنمية، أثّرت على أمنه الوطني، وقد أوصت الدراسة بضرورة تماسك الجبهة الداخلية الأردنية، وإنشاء مراكز تأهيل إصلاحية خاصة للمتطرفين وذوي الأفكار الإرهابية.

- **دراسة المشاقبة (1989) بعنوان "التحديث والإستقرار السياسي في الأردن".**

هَدفت الدراسة إلى تحليل استقرار الأردن السياسي في ظل العقبات والمعوقات أمام عملية التحديث، وأوضحت أن نظرية الثغرة لصموئيل هنتجتون هي بمثابة فرضية نحو استكشاف المتغيرات التي تعمل على الأرضية الأردنية، وأنه في غياب التكيف السياسي فإن عملية التحديث من الممكن أن تعمل على زعزعة الاستقرار، وأن دور المؤسسة العسكرية في ذلك جوهريّ خصوصًا في المراحل الأولى من التحديث، وخلصت إلى أن المَلَكية والجيش هما أكثر المؤسسات فاعلية في أردن الحاضر والماضي، حيث أدّتا دورًا مهمًّا في دفع عملية التحديث إلى الأمام، وتوازيها درجة عالية نسبيًّا من الاستقرار السياسي.

الدراسات الأجنبية:

- **دراس Abu Dalbouh (2019) بعنوان " The Role of the Jordanian Army in Regional Stability: its role in the Arab spring 2011-2016 "**
(دَور الجيش الأردني في الاستقرار الإقليمي: دَوْرُه في الربيع العربي 2011–2016).

ناقشت الدراسة التحولات السياسية في الشرق الأوسط نتيجة الربيع العربي عام (2010)، وأظهرت دَور الجيش الأردني في الاستقرار الإقليمي والعالمي من خلال مشاركة المؤسسة العسكرية في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأبرزت الدراسة دور المؤسسة العسكرية عندما شَهِد الأردن موجات من الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية المطالبة بإصلاحات شاملة، والتي وضعت الاستقرار السياسي على المحك، وخلصت الدراسة أنه عند مقارنة الأردن مع الدول المجاورة أثناء الربيع العربي، فإن الجيش الأردني بَقِي بعيدًا عن المشهد، وأن الأجهزة الأمنية تدخلت لضبط تلك الاحتجاجات دون إراقة للدماء. وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أن الجيش الأردني له دور بارز في الاستقرار الداخلي والعالمي بما يضمن المصالح العُليا الوطنية للدولة الأردنية.

- **دراسة Sude & Stebbins (2016)، بعنوان: Lessening " The Risk Of Refuge Radicalization": Lessons for The Middle East from Crises Perspective**
("تقليل مخاطر التطرف بين اللاجئين": دروس للشرق الأوسط من منظور الأزمات)

سَعَت الدراسة إلى معرفة أثر تدفق اللاجئين السوريين على الأمن القومي لدول الجوار السوري، وأظهرت الدراسة أن الأردن استقبل حوالي مليون لاجئ سوري منذ بِدء الأزمة عام (2011) مما أَكْهل الدولة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وأمنيًّا، وتمكن خلالها داعش من جَذْب بعض هؤلاء اللاجئين إليه لتنفيذ عمليات إرهابية في دول الجوار من ضمنها الأردن، وخَلصت الدراسة أن الأردن وبفضل مؤسسته العسكرية والأمنية أحبط العشرات من المحاولات الإرهابية، وأن ازمة اللاجئين تُعَد من أخطر التهديدات على دول الجوار السوري وخصوصًا الأردن، حيث يعدّ من أكثر المتضررين من هذه التهديدات، وأن المؤسسة العسكرية تؤدي أدوارها الإنسانية والقتالية بطريقة متوازنة.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة.

الدور:

تَعددت مفاهيم الدّور طبقًا لوجهات النظر التي تناولته، حيث وُصِفَ دوليًّا بأنه الصراع أو التعاون بين الأمم كمنظمة اجتماعية في سياق معين، وقد أخذ التعريف بُعدًا مزدوجًا يعتمد على الدور السياسي والوطني، ووصفه (Kal Holsti) بأنه القواعد والسلوكات والقرارات والالتزامات التي تَصْدر عن صُنّاع القرار في الدولة، إضافة إلى المهام الواجب تأديتها على أساس مُستمر سواءً داخليًّا أو إقليميًّا أو دوليًّا[1]. ويُعرفه الباحث من المنظور الوطني بأنه انعكاس للسلوكات الاجتماعية في المجتمع، ويشمل في طياته المواقف المتوقعة ممّن يحتلون مناصب صنع القرار في الدولة، وسيتم توظيف نظرية الدور في هذه الدراسة في إلقاء الضوء على دور المؤسسة العسكرية كعامل رئيس من عوامل الاستقرار السياسي في الأردن، وأن أي جُمود أو قُصور في تحديد الدور بدقة في المكان أو الاتجاه المُحدد، من الممكن أن يُحْدِث حالة من عدم التوازن بين الدور والقوّة، وبالتالي سيُهدد الأمن الداخلي، وسينعكس سَلبًا على الاستقرار السياسي في الدولة.

المؤسسة العسكرية:

عَرَّف صَموئيل هنتجتون المؤسسة العسكرية بأنها وُجِدت لخدمة النظام الحاكم في الدولة، وتَسعى لتَجنُب إضعاف ذلك النظام سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وفي كل الظروف [2]، وتَتَضمن المؤسسة العسكرية جَيشًا مُحترفًا يمْلك الخبرة والمسؤولية والتضامن الإجتماعي الداخلي[3].

وهناك من يُعرفها بأنها تنظيمات منبثقة من المجتمع وتأخذ الطابع الرسمي، وتعدّ من قواعد الأمن الوطني، ولها دَوْر في مواجهة الأزمات

ورفع مُعِدلات التنمية[4]، وتَضُم دوائر ومراكز ومنشآت وتشمل أشخاص مُدربين ومُؤهلين على الإستراتيجيات والتكتيكات الحربية؛ لردع أي عدوان أو تهديد داخلي وخارجي، والحفاظ على الوحدة الترابية للدولة وأمن المجتمع [5].

ويُعرف الباحث المؤسسة العسكرية بأنها مُؤسسة وطنية مستقلة متكاملة، تشمل إدارات ووحدات فرعية تقوم بمهامها بالتنسيق والتعاون فيما بينها، ومن مهامها الرئيسة الدفاع عن الوطن ضد أي تهديد أو خطر خارجي أو داخلي، وحماية حدود الدولة وسيادتها واستقلالها، والحفاظ على الأمن الوطني الشامل ضَمَانًا لاستقرار الدولة السياسي.

الاستقرار السياسي:

يُعرَّف الاستقرار السياسي بأنه القدرة على التكيف من قبل النظام السياسي عند التعامل بنجاح مع الأزمات والصراعات، استنادًا إلى الشرعية السياسية، وبعيدًا عن استخدام العُنف[6]، وعرّفته الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica) بأنه الوضع الذي يِبقى النظام فيه مُحافظًا على نفسه خلال الأزمات[7]، ويُعرف أيضًا بأنه العملية التي يتم من خلالها وبطريقة قانونية مشروعة الانتقال السّلمي للسلطة، وبالتالي هو الضمانة للنظام السياسي خصوصًا أثناء التحول من نَمط إلى نمط آخر من أنماط النُظم السياسية[8].

ويُعرفه الباحث بأنه العملية التي يتم من خلالها التغيير المُنضَبِط والتدريجي داخل النظام السياسي في الدولة، وقُدرتِه خلال أوقات الصراعات والأزمات على إدارة ذلك دون استعمال أدوات العنف إلا في أضيَق الحدود، وأن للمؤسسة العسكرية دورًا بارزًا في الحفاظ عليه، والحفاظ على شرعية النظام السياسي، والدفاع عن أراضي الدولة وسيادتها وتعزيز الاستقرار الداخلي، وضمان الاستقرار الاقتصادي، خلال آليات التكامُل والتفاعل البَنّاء بين العمل السياسي والعمل العسكري.

المبحث الأول.

نظرية الدَوَر.

أولاً: ماهِيَة نظرية الدَور:

اتسَم الدَوَر من المَنْظور السياسي بأخذ بُعدٍ مزدوجٍ يستند على ثنائية الدُور الوَطني والدُور السياسي الخارجي في ظل مستويين من التحليل، المستوى الأول ويتم فيه بحث الأدوار السياسية ضِمن النسق السياسي الداخلي والتفاعلات بين الأنساق الفِرعية والأبنية، أما المستوى الثاني فيقوم ببحث الأدوار في إطار النُسق السياسي الخارجي، وقد ذَكر ستيفان ولكر نماذج للدُور والعوامل المؤَثرة في اتجاهات الفاعلين: (1) **نماذج تصورات الدور**، والتي تُرّكز على التفاعلات الداخلية. (2) **نَماذج فاعلية الدُور**، وتركز على الأنماط السُلوكية. (3) **نَماذج مَطالب الدور** وتُركز على التباين الهَيكلي في الأنظمة، وبالتالي تتأثر مُنافسة الدور بالموارد التي تَمْلكها الدول، وجُهد الدور يَتأثر بالمجهود المبذول في الخلافات من خلال صِراع الدور مما يؤدي إلى انبثاق نماذج جديدة مثل صُنع الدور، واتخاذ الدور، ومَوقع الدور الذي يُعد بَمثابة مؤشرات مادية أو لفظية بين الجهات الفاعلة ذات الأدوار المُختلفة، وانعكاس تأثير الأدوار الفردية على اللاعبين وتَوقعّات الجهود، وإذا أخَفقت في تكامل الأدوار بين الأنا والآخر (Ego& Alter) يتم تحفيز دور الصراع الأمر الذي سيؤدي إلى تحفيز أدوار الضغط والمنافسة[9].

وقد ذكر هايْكي هيرمانز أنه عند بناء مفهوم الدور الوطني، فإن القيم والمعايير الثقافية والهوية الثابتة للأمة هي الحافز لدى صنّاع القرار السياسي، إذ يقومون بترجمة تلك التأثيرات إلى تصورات الدور الوطني الذي يَلقى صَدى مُتوازنًا مع الخطاب الاجتماعي، وعليه فإن الأدوار هي هياكل داخلية للذات الجَمْعية للأمة وعناصر الهوية الوطنية، وتَقع في السياق الاجتماعي الثقافي للأمة [10].

ثانيًا: افتراضات نظرية الدور:

تَعتقد هذه النظرية بأن الدور يُعدّ الوحدة البنائية للمؤسسة، والمؤسسة هي الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي، فضلًا عن أنها بمثابة حلقة الوَصْل بين الفرد والمجتمع، ومن هنا فإن من افتراضات هذه النظرية:

1- الأدوار هي صفات مُستمدة من توقعات الآخرين وشخصية الفرد.
2- ترتبط الأدوار غالبًا بعدد معين من الأفراد المشتركين في هوية واحدة والمهيئين لتلك الأدوار.
3- اختيار هذه السلوكات يتم للتكيّف مع البيئة المُعاصرة والمطالب السائدة والرد عليها.
4- تَصورات الدُور عند الهياكل القيادية الوطنية هي بمثابة عناصر المعرفة التي تُساعد في صُنع القرار، وتُساعد في تفسير التفاعلات بين المؤسسات والمجموعات والأفراد داخل الدولة، وكيفية تأثيرها على السلوك العام سياسيًا[11].

المبحث الثاني.

ماهيّة المؤسسة العسكرية.

أولاً: التحليل البنيوي للمؤسسة العسكرية:

تُعدّ المؤسسة العسكرية بمثابة نظام بُنيوي مهمّ يَنشُد التعاون والتفاعل مع النُظم الاجتماعية؛ لتحقيق الأهداف المنشودة داخل الدولة، مَبْنية على الأعراف والأحكام والصيغ الإجرائية التي تُعبر عن نَمط المُمارسات السلوكية والأنماط الاجتماعية لمنتسبيها، الذين يُدْركون أهداف مؤسستهم خلال أوقات السلم والحرب، والحفاظ على أمن الدولة واستقرارها عن طريق تَقييم المخاطر المباشرة وغير

المُباشرة، ويتكون التركيب الاجتماعي عادة من نُظم بُنيوية مُتعددة، وتُعدّ المؤسسة العسكرية من أهم هذه النظم نَظرًا للأنشطة التي تقوم بها للنظام الاجتماعي ككل، حيث تتجسد أهميتها في الدفاع عن حُرمة الوطن، وإبعاد التهديدات والأخطار، والتصدي لأي عُدوان خارجي، والأهمية الكبرى تتَمثل في تعزيز الاستقرار للنُظم الأخرى، وبالتالي يُمكن تحليلها من خلال عناصرها الأولية المُتكونة منها، حيث تتكون من أدوار مُتسلسلة مُتشعبة مُترابطة ومُتكاملة، ولو نَظرنا إلى أدوارها لوجدناها تأخذ شَكْل المُثلث الهَرمي [12].

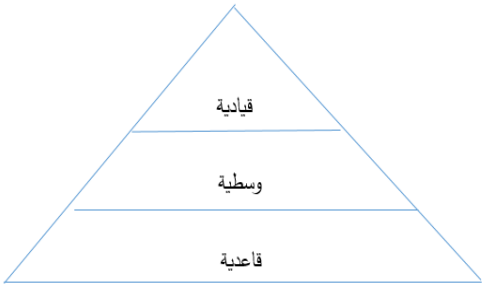

الشكل (1) الأدْوار الوَظيفية للمُؤسسة العسكرية

فالأدوار القيادية تأخذ دور أدوار الفَيالق، والأدوار الوَسطية تتَمثل في أدوار العاملين في التَشكيلات والوحدات القتالية والإدارية، أما الأدوار القاعدية فتشمل ضُباط الصف والجُنود، ولكل دور من هذه الأدوار الحقوق والواجبات، ونَمط الاتصالات والتفاعلات داخل المؤسسة العسكرية وخارجها.

وفي الدول المتقدمة ذات الديمقراطية المُستقرة، فإن الشَكل المؤسسي للدولة يَكون أكثر وضوحًا، ومن ذلك المُؤسسات المؤسسة العسكرية، خاصّة مع وجود استقرار للتشريعات والاختصاصات استنادًا للدستور والقانون، ومبدأ الفصل بين السلطات، وتحديد مهام رئيس الدولة ومؤسسة الرئاسة في كل الظروف العادية أو الاستثنائية، وفي الدول المُتحولة من النظام الشُمولي إلى الديمقراطية، فإن المؤسسة العسكرية قد يزيد نُفوذها لضمان استقرار النظام السياسي، أما في المنطقة العَربية فإن المؤسسة العسكرية في الدول الشُمولية تبدو غير اعتبارية وليست مستقلة مؤسسيًّا، حيث يتبوّأ أفراد الأُسَر الحاكِمة القيادات العُليا وأحيانًا المُتوسطة [13].

وفي السياق نفسه، وفي عام (1968م) قام هنتجتون بإعداد الأُسس النظرية للعلاقات المدنية والعسكرية، مع التركيز على مكامن الصّراع في رغبة المدنيين بالهَيمنة على القُوات المسلحة، حيث أشار إلى الوظيفة الهيكلية للمُؤسسة العسكرية في الدولة وتأثير دورها على السياسة والمجتمع معًا، حيث إنّ تلك العلاقات يُمكن تَقويتها باعتبارها خاضِعة إلى مُقتضى وَظيفي هَيكلي واحد مُتمثل في صَد التهديدات، وضمان أمن المجتمع واستقراره [14]، وقد رَفَض هِنتجتون التدخل الحاصل من قِبَل العسكريين في الحياة السياسية، وجادَل حول المدنيين بأنه يجب أن تكون لهم اليَد العُليا على العَسكريين، بينما لم يرفض موريس جانويتز (Morris Janowitz) تدخل العسكريين في الحياة السياسية، لكنه ركز على عملية التكامل بين الجانبين المدني والعسكري لتحقيق مصالح الدولة الوطنية لتفادي انبثاق فجوات مؤسسية أو اجتماعية أو ثقافية[15]، ولم يكن هِنتجتون مُعارضًا لفكرة المشاركة العسكرية في الحياة السياسية، بل عَارض التدخل العسكري لأنه يُقوض استقامة النظام السياسي ويُبدد الشرعية، بينما المشاركة العسكرية في العملية السياسية يكون القصد منها خَوْض اللعبة السياسية بهدف الإنجاز والتَقَّدم والتَطوير [16] .

ثانيًا: خصاص المؤسسة العسكرية:

تَعَددت خَصائص المؤسسة العسكرية نتيجة لقُدرة الدول وإمكاناتها وموقعها الجغرافي، وقام لوسيان باي (Losian Pye) في مقالة له تحت عنوان: "الجيش في مَسار التحديث السياسي"، بتقديم تفسير سُوسيولوجي للمَجال المُتناقض الواقع بين المجتمع في الدول النامية والمُؤسسة العسكرية، وقد طرح ثلاثة ملامح تتميز بها المؤسسة العسكرية كمُؤسسة حديثة وتحديثية: **(أولًا) مُنظمة ذات طبيعة تَنافسية:** أي أنها الأكثر وعيًا وحساسية في مواجهة نقاط الضعف الداخلية ومظاهر التَخلف السياسي. **(ثانيًا) مُنظمة عَقلانية:** أي تَسعى لتكون المؤسسة المثالية في حالات الطوارئ بانتهاج سُلوك عَقلاني بعيدًا عن التأثر بالعادات والانقسامات الاجتماعية والدينية وغيرها. **(ثالثًا) مُنظمة مُتكاملة ومُنعزلة:** انطلاقًا من المَزايا الممنوحة تُعدّ الأنموذج الوحيد المبني وفق التصور الغربي في عمليات التنظيم؛ مما يجعلها في الوقت نفسه مؤسسة غريبة عن الوضع الداخلي للدول من أجل تطوير الاعتقادات، وإيجاد الحُلول لمختلف الأزمات وفق القوانين[17].

وبالمقابل ركز موريس جانويتز على ما تحمله المؤسسة العسكرية من مواصفات تنظيمية وهيكلية من خلال آليات العمل والشكل: **(أ)** احتكار الجيش لوسائل الإجبار والقَهر من أجل إدارة العُنف. **(ب)** الضَبط والرَبط العسكري كنسق مُتكامل ومُتماسك داخليًّا. **(جـ)** الهيبة الاجتماعية لمنتسبيها، وتوفير روح الخدمة العامة لهم. **(د)** القُدرة على مُمارسة السياسة والتَسْييس في أوقات الحروب. **(هـ)** الانفراد بامتلاك التكنولوجيا المُتطورة، والخِبرات الإدراية والعملياتية. **(و)** تخصيص جُزء كبير من ميزانية الدولة للمؤسسة العسكرية[18].

ثالثًا: المُؤسسة العَسكرية الأردنية:

نَصّت المادة (32) من دستور عام (1952)، أن مَوقع مَلك المملكة الأردنية الهَاشمية في القوات المسلحة هو "القائد الأعلى لقُوات الجيش والقوات البحرية والبرية"[19]، وأن واجبات الجيش تنحصر في الدفاع عن المملكة وسلامتها، إضافة إلى إعلان حالة الطوارئ بتنسيب من مجلس الوزراء، ويُنفذ بالإرادة الملكية لمحافظة على النظام والاستقرار [20].

وتُعدّ القوات المسلحة الأردنية بمثابة القوات المسلحة النظامية للمملكة الأردنية الهاشمية، وتتكون من القوات البرية والبحرية وسلاح الجو، وتَتبع القوات المسلحة مباشرة للمَلِك الأردني بصفته قائدًا أعلى لها بحسب نص المادة (32) من الدستور، ويكون رئيس هيئة الأركان المشتركة مسؤول عن القوات المسلحة أمام المَلك بحسب المادة رقم (8) من قانون القوات المسلحة الأردنية، ويتولى مهمة تنفيذ الخِطط الإدارية والعسكرية وكل ما يتعلق بشؤون القوات المُسلحة، هذا ويعود تأسيس المؤسسة العسكرية إلى عام (1920م)، حيث تملك سجلًا طويلًا في الحروب العربية–الإسرائيلية، ودورًا بارزًا في تعزيز وحدة الأمة العربية والدفاع عنها، وقد واكبت القوات المسلحة الأردنية التطور العسكري وإعادة تنظيم صفوفها، والتركيز بصورة أكبر على قوات الرد السريع، والقوات الخاصة للحفاظ على الأمن الداخلي، والتصدي لعمليات التهريب والتسلل الحدودية.

واجبات القوات المسلحة الأردنية[21]:

أ– الواجبات الأساسية:

1. الدفاع عن المملكة ضد أي عُدوان خارجي.
2. الدفاع عن أمن المملكة ضد أي تمرد مُسلح أو عدوان داخلي.
3. مُساندة الأجهزة الأمنية في حفظ الأمن الداخلي.
4. مُساندة الأجهزة الحكومية في مواجهة الطوارئ وتخفيف آثارها.

ب– للقوات المسلحة بأمر من القائد الأعلى بناءً على تنسيب من الوزير القيام بما يأتي:

1. المشاركة في القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة وأي قوات دولية أخرى.
2. مساعدة قوات دولة أخرى بناء على طلب حكومتها الشرعية.
3. مساعدة منكوبي الحروب أو الكوارث في الدول الأخرى.
4. أي واجبات أخرى.

ج– تُنفذ القوات المسلحة واجباتها من خلال تشكيلاتها ووحداتها المختلفة بناء على طبيعة الواجب وطبيعة التشكيل أو الوحدة.

وقد جاء في المادة (10) من قانون القوات المسلحة الأردنية لعام (2007م): يُشَكل مجلس الدفاع برئاسة الوزير وعضوية كل من: وزير الداخلية، وزير الخارجية، وزير المالية، مدير المخابرات العامة، ورئيس هيئة الأركان، وضباط اثنين لا تقل رتبتاهما عن رتبة عميد يُعينهما الوزير بناءً على تَنسيب رئيس هيئة الأركان، حيث يتولى المجلس الصلاحيات الآتية[22]:

1. وَضْع الخطط ورسم السياسات والبرامج المتعلقة بالقوات المسلحة الأردنية.
2. تلبية احتياجات القوات المسلحة الأردنية، والإجراءات الضرورية لتطويرها.
3. دراسة أية متطلبات أمنية ودفاعية للحالات الطارئة والعادية وتقديم التوصيات إلى القائد الأعلى.

رابعًا: تطور المؤسسة العسكرية في الأردن:

1– مرحلة التأسيس (1921–1948):

في بدايات عام (1921)، شُكّلت نواة الجيش العربي من الرجال الذين رافقوا الأمير عبدالله بن الحسين في رحلته من الحِجاز، إذ كان ما يُفكر به الأمير المُؤسس هو إنشاء جيش لحماية الأرض والشعب وتَوطيد الأمن والطمأنينة والاستقرار، وفي عام (1926م) أُنشئت قوة جديدة مسلحة: (قوة حدود شرق الأردن)، وكان دورها حماية الحُدود الشرقية المُحاذية للسعودية وسوريا، ولاحِقًا في شباط من عام (1927م) صدر أول قانون للجيش العربي، وتم خلاله تقسيم الجيش إلى ثلاثة أقسام: **(1)** الفُرسان: (شرطة الأرياف) وتمثل دورها في تكثيف الدوريات خارج المدن. **(2)** الدرك: وهم من المشاة الذين يقومون بالخدمة داخل المدن. **(3)** مُوظفو حِراسة السُجون: ويقومون بدورهم في منع الجريمة والقبض على مُرتكبيها[23]. وفي عام (1930م)، شُكّلت قوة جديدة أخرى: (قوة الصحراء السيّارة)، وكانت بمثابة خطوة بارزة المعالم في نمو الجيش العربي، وشَكلت نُقطة تحول في مستقبل هذا الجيش، وتم تعيين جون غلوب مساعدًا، ثم تولى قيادة الجيش العربي بالوكالة في (1939/3/21م)، ومن ثم أصبح رئيسًا لأركان الجيش، وبحسب القانون المعدل للقانون الأساسي لعام (1939م)، عُيّن الأمير عبدالله قائدًا أعلى للجيش العربي في (1939/8/6م)[24].

2– مرحلة ما بَعْد الاستقلال (1948–1967):

على الرغم من الإصلاحات الدستورية الكبرى في الأردن عامي (1946م) و(1952م)، بقيت القوات المسلحة الأردنية تحت السيطرة البريطانية حتى عام (1957م) واستمرت عمليات تطوير الجيش بجهود الملك المؤسس بعد أن بايعه عرب فلسطين مَلِكًا على الضفتين بعد مُؤتمر أريحا عام (1950م)، وقد خاض الجيش العربي معارك بُطولية في الدفاع عن ثرى فلسطين، وشُكلت خلالها أول نواة لسلاح المدفعية والدروع، واستمرّ الملك حسين –رحمه الله– في النهج نفس القائم على تطوير الجيش العربي وتحديثه عندما تسلم سُلطاته الدستورية، وأصدر قَراره التاريخي في عام (1956م) بإعفاء الجنرال غلوب من منصبه كرئيس لأركان الجيش، وانتقال قيادة الجيش إلى أبناء الوطن الأوفياء، وأصبحت قُوة الشرطة مُستقلة عن الجيش، وتم ضَمها إلى سلطة وزارة الداخلية[25]، وقال الملك حسين "فإن احترامنا لأنفسنا كان يقتضي أن نخوض معاركنا لوحدنا"[26].

3– مرحلة التَحْديث والتَطوير (1973–1996):

هي مرحلة التطور الكبير للقوات المسلحة، حيث تم في عام (1975م) وضع الدراسات والخطط لتمكين الجيش العربي من مُواكبة

التطور السريع في الإقليم، وعلى الفور بَدأ بتنفيذ هذه الخطط حيث تم إدخال أحدث الطائرات المقاتلة والأسلحة والذخائر المدفعية والدبابات، وتم تأسيس شبكات الاتصال العسكرية، وشُكلت نُخبة القوات الخاصة إضافة إلى مديرية الدفاع الجوي، وبناء المستشفيات العسكرية بأحدث الأجهزة الطبية، إضافة إلى إنشاء مديرية الثقافة العسكرية، وبناء المدارس في جميع أنحاء المملكة[27].

4- المرحلة من (1996-2021م):

استكمالًا لتطوير القوات المسلحة، تم في عام (1996م)، دَمْج كليتي القيادة والأركان الجوية مع كلية القيادة والأركان الملكية، وأُنشئ معهد حفظ السلام الذي سُمّي لاحقًا في عام (2002م) معهد تدريب عمليات السلام، وفي عام (1998م) أُسّست إذاعة القوات المسلحة الأردنية–الجيش العربي "صَوت النهْضة"، إضافة إلى أنه في عام (1999م) دُمجت القُوات الخاصة الملكية مع قيادة العمليات الخاصة، واستبدلت مجموعة المظليين، واستُحدث قيادة لواء الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المظليين/37، واستحدثت قيادة لواء قيادة القوات الخاصة بدلًا من قيادة المجموعة الخاصة[28]. ويُدرك المَلك عبد الله الثاني أن القاعدة الأمنية المَتينة هي أساس التنمية الشاملة، فأصبحت القوات المسلحة تُواكب العصر في التسليح والتدريب، وأصبحت مصدرًا للتصنيع والتطوير العسكري، إذ أنشأت القواتُ المسلحة مركزًا مُتخصصًا لتدريب قوات حفظ السلام العالمي (JPOTC)، وأقامت مركزًا لإدارة الأزمات للمعالجة الفورية للأزمات والطوارئ والكوارث الطبيعية[29].

خامسًا: المؤسسة العسكرية ونظرية الأمن القومي:

قَدم مارتن ليبست (Martin Lipset) عام (1981م) أنموذجًا مُبَسطًا للديمقراطية؛ من خلال طرحه سُؤالًا عن مدى أهمية استقرار الديمقراطيات، وأشار إلى أنّ التنمية السياسية هي من نِتاج التنمية الاقتصادية؛ لأن الأخيرة تعمل على رفع معدلات التصنيع ومستوى الخدمات والتعليم والإعلام، وبالتالي تعمل على نمو حجم الطبقة الوسطى في المجتمع، الأمر الذي يُؤثر إيجابًا على توجهات الأفراد نحو نظامهم السياسي، وبالتالي تَعزيز شَرعيته وزيادة فاعليته، لكن صامويل هينتجتون (Samuel Huntington) أشار بوضوح إلى أن ذلك سيزيد من تطلعات المجتمع وحاجاته، وبالتالي عدم قدرة الحكومية المركزية على الاستجابة لها جميعًا، مما يؤدي إلى ظهور ثغرة وهو ما أُطْلِق عليه "نظرية الفجوة أو الثغرة*[1](30)، الأمر الذي قد يُهدّد الاستقرار الداخلي للدولة، وبالتالي يُشكل تهديدًا لاستقرارها السياسي.

وفي ضوء ذلك تكمن أهمية الأمن القومي حيث يرتبط بدور المؤسسة العسكرية المنبثق عن أبعاد هذه النظرية، وهذا ما يُبرر بُروز الأمن القومي في العصر الحديث على الصعيد السياسي؛ لارتباطه بالأحداث العسكرية، والتوازنات الإستراتيجية وصراع القوى، وقد ظهر هذا المفهوم في مدرستين: (1) المدرسة الإستراتيجية والتي تُركز على المؤسسة العسكرية، وترى أن الأمن قيمة مرتبطة بالسيادة والاستقلال للدولة. (2) المدرسة التنموية أو المعاصرة وترى أن مصادر التهديد غير مقتصرة من الخارج، بل إن هناك تهديدات داخلية تشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها[31]. ويرتكز الأمن القومي على: (1) إدراك التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية. (2) رَسم الإستراتيجيات التي تُعزز قوة الدولة في مواجهة تلك التهديدات. (3) إعداد السيناريوهات المُحتملة لمواجهة المخاطر والتهديدات، واتخاذ الإجراءات الوقاية لمواجهتها[32]، إضافة إلى دوره في حماية الاستقلال والحفاظ على سيادة الدولة، وحفظ الأمن الاستقرار[33].

وفي الحالة الأردنية يُستخدم مفهوم الأمن الوطني بوصفه الأكثر ملاءمة مع السيادة والاستقلال والسلطة السياسية؛ لأن الأمن الوطني يتعلق بأمن الوطن كاملًا وليس جزءًا منه [34]، حيث يوصف الأمن الوطني بأنه القدرة التي تتمتع بها الدولة في المحافظة على جميع النُظم الفرعية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها [35]، وأن لكل نظام سياسي أمنه الوطني الخاص المُرتبط بمفاهيم مرادفه كالأمن الداخلي والخارجي للدولة، أو الأمن القومي لها، وارتباطه بقدرة الدولة الوظيفية من خلال: (1) تَحديد القيم والمَصالح التي تَهدف الدولة لحمايتها في البيئتين الداخلية والخارجية. (2) تحديد الصُعوبات والمخاطر التي تواجه الدولة. (3) رسم السياسيات واتخاذ الأساليب لتحقيق المصالح والأهداف ودَرْء المخاطر. (4) وجود البناء المُؤسسي والتشريعي كإطار يضمن تحقيق تلك الأهداف والمصالح[36]. وبالتالي يختلف المنظور السياسي للأمن الوطني في كل دولة باختلاف قوة الدولة من المنظور الاقتصادي أو العسكري، ويرجع السبب في ذلك إلى التباين في الأنظمة وخصائصها، لكن تبقى في النهاية ضرورة ربط الأبعاد كافة تحت إطار شمولي لتعزيز مفهوم الأمن الوطني.

إضافة إلى ذلك، ظهر البُعد السياسي من أكثر الأبعاد أهمية للأمن الوطني، وذلك من خلال الوظيفة السياسية التي تؤديها الدولة على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية، والذي بدوره يَنعكس على مُؤشرات الاستقرار السياسي، حيث تقوم المؤسسة العسكرية في إطار نظرية الأمن القومي بممارسة مهامها من خلال العمل على توفير القاعدة الصلبة من الأمن والاستقرار؛ لبث الطمأنينة لدى افراد

* نَظرية الثغرة لصويل هنتجتون، حيث يُعتقد أن التعبئة الاجتماعية والتطوير الاقتصادي عامل زَعْزعة للاستقرار في المجتمعات النامية، بِيَد أن التعبئة الاجتماعية أكثر زعزعة للاستقرار، وأن الثغرة بين هذين الاثنين تؤدي إلى قدر معين من التحديث على الاستقرار السياسي لأنّ الثغرة تولد إحباطًا اجتماعيًّا مما يهدد الاستقرار السياسي. انظر إلى التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، أمين المشاقبة، 1989، الدرا العربية للنتشر والتوزيع، ص 44-45.

المجتمع، وهذا ما يؤكد العلاقة الارتباطية بين الأمن والاستقرار من جهة، وبين التنمية من جهة أخرى؛ من أجل تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأن المؤسسة العسكرية في حالة السّلم هي مؤسسة تتمحور في طياتها نشاطات القوى البشرية، وتعمل على تدريبها وتأهيلها لتَصُب مهامها في القطاعات التنموية الأُخرى[37].

سادسًا: مصادر التهديد للأمن الوَطني الأردني:

مُنذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام (1921م)، وقِيام المملكة الأردنية الهاشمية عام (1946م)، واجه الأمن الوطني في الدولة الأردنية تحديات وتهديدات مُتعددة ومُتنوعة في فترات مختلفة، والتي أخذت أشكالًا عدّة ضمن تأثير البيئات الداخلية والخارجية والإقليمية والدولية[38]، فقد كان للموقع الجُغرافي للأردن مَصدر تهديد للأمن الوطني الأردني نتيجة وجوده على خَط حدودي طويل مُواجِه للكيان الإسرائيلي، إضافة إلى دول الجوار غير المستقرة بسبب الأزمات والصراعات، وارتفاع درجة التهديدات من المجموعات الإرهابية العابرة للحدود، في وقت يزداد فيه عبء التحديات الاقتصادية بسبب تراجع النمو، وتراجع حركة التجارة، واستمرار عَجز الموازنة، وارتفاع حالات الفقر والبطالة؛ الأمر الذي زاد معه حجم المديونية الخارجية إلى (30.194) مليار دولار عام (2019)[39]، ناهيك عن اللجوء السوري الذي تَرَك الأثر الكبير في زيادة المُشكلات الاقتصادية بعد عام (2011م) في تَبني الحكومة الأردنية شروط المُؤسسات العالمية، الأمر الذي انعكس سلبًا على القوانين والتشريعات الاقتصادية.

وفي السياق نفسه، تُعدّ التحديات السياسية مَصدرًا أساسيًّا لتهديد الأمن الوطني الأردني لارتباطها بمُؤشرات الإصلاح والتطور الديمقراطي من خلال شرعية النظام والإرادة السياسية وطبيعة القوانين والتشريعات الناظمة للمُمارسة الديمقراطية، وطبيعة العلاقة بين السُلطات الثلاث، وطبيعة النظام الانتخابي والحزبي، وارتفاع نسق الحركات الاحتجاجية، وزيادة الاحتقان الجماهيري من السياسات الحكومية خلال موجات الربيع العربي، وما ارتبط بها من صُعوبات وتحديات مختلفة سواء سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو صحية[40].

المبحث الثالث.

الاستقرار السياسي.

أولًا: مَضامين الاستقرار السياسي:

كانت هناك محاولات عديدة من الباحثين المُتخصصين لإيجاد صيغة توافقية حول مَضامين الاستقرار السياسي، وأشهرهم روث هيروتز (Routh Hurwitz) ، الذي وَصَف النظام السياسي بالمُستقر إذا كان بمقدوره تَحييد التقلبات المفاجئة والانهيارات التي قد تطيح به وفي بنيته الأساسية، وقد تم استنباط بعض مضامين الاستقرار السياسي خلال المحاولات المعاصرة، وهي: **(1)** خُلُو المجتمع من الصراعات والتفاعلات الداخلية والتي تؤدي إلى العُنف. **(2)** الاتفاق الإرادي أو مبدأ القُبول والرضا، إذ يُعمل على تقليل مُستويات الصراع إلى الحَد الممكن عن طريق تَقبل المجتمع طواعية لنمط السُلطة في الدولة[41]. وعليه، فإن مضمون الاستقرار السياسي يُشير إلى القُدرة التي يتمتع بها النظام في ضبط التطورات الداخلية للدولة من خلال القنوات المشروعة والشرعية، مع الأخذ بالحسبان النقاط الآتية: **(أ)** الاستقرار الداخلي هو من مهمة الدولة نفسها من خلال التفويض الاجتماعي الذي مُنِح لها. **(ب)** لم يَعُد هناك ما يسمى بـ (الدَّوْلة الحارِسَة)، ولم تعد الدولة مُجرد طرف مُحايد، بل هي المُحور الأساسي للأنشطة الاجتماعية **(جـ)** آلية ضَمان تحقيق الاستقرار تَكمُن في ضبط التطورات الداخلية للمجتمع سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا. **(د)** التَفريق بين الاستقرار الطبيعي والاستقرار المُصْطَنع، فالاستقرار يكون طبيعيًّا إذا كان مُسْتوعبًا عدم الاستقرار الجُزْئي، بينما الاستقرار المُصطنع هو استقرار ظاهري يَصْطَدم بالقوى التي تطاله ويَخشى التغيير[42].

ثانيًا: مُؤشرات الاستقرار السياسي:

يُعدّ الاستقرار السياسي من الظواهر النسبية التي لا تَخْضع للحُكم والمنطق؛ بسبب اختلاف البيئة الخاصة بكل مجتمع، واختلاف تركيبته السياسية والثقافية والاجتماعية، وبالتالي هناك مُؤشرات عديدة تُساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي، وستُرَكز هذه الدراسة على بعض هذه المؤشرات التي تُبرز مساهمة المؤسسة العسكرية فيها، وقد جاءت وفقًا للآتي: **(1) شرعية النظام السياسي وقوته ومَقدرته على حماية المجتمع وسِيادة الدولة:** تَتَجلى شرعية النظام السياسي من خلال تقبل الشعب للنظام السياسي والخضوع له طواعية، وذلك دليل على قوة الدولة وقدرتها في الدفاع عن سيادة الوطن ومصالحه، فالنظام الذي يتمتع بالطاعة والولاء دون أن يُمارس أساليب القَهر والقوة، هو نظام أقرب إلى الاستقرار السياسي وإلى الشرعية، على عكس النظم التي تَلْجأ إلى وسائل الاستبداد والقَهر والقوة المُفرطة للحصول على التأييد الشعبي، وتَظهر أيضًا بقدرة النظام السياسي على حماية المجتمع من الأزمات والصراعات الداخلية، وقدرته على ضَبْط الأمن الداخلي والتصدي للأخطار الخارجية، سواء أكان ذلك غَزْوًا استعماريًّا عسكريًّا مباشرًا أو تدخلًا خارجيًّا غير مباشر، أو هجمات إرهابية تَضع استقرار الدولة على المَحَك.[43] (2) **درجة الاستقرار الاقتصادي:** يَقوم النظام السياسي بتوجيه سياساته الاقتصادية نحو التنمية وأهدافها، ويُوجه طاقاته الوطنية نحو البِنَاء والتشييد والتنمية الأمر الذي يَخْلق الطمأنينة والرضا الشعبي تِجاه النظام السياسي، ويَشعر الفرد عندها بالطمأنينة والرفاهية والرضا، وبالمقابل فإن التحديات الاقتصادية مثل العجز في الميزانية، والبَطالة والتَضخُم من شأنها أن تَخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي.[44] **(3) غياب العُنف بشتى أنواعه واختفاء الثورات والحُروب الأهْلِية:** العُنف هو مَظهر رئيس لعدم الاستقرار السياسي، وهو استخدام فعلي للقوة المادية لإلحاق الأذى

والضَرر بالآخرين، فالحُروب الأهلية، والانقلابات العسكرية والسياسية، والثورات، ارتبطت بالاستقرار السياسي؛ لأنها حتمًا تؤدي إلى انهيار الشرعية، وإثارة الفَوضى، وبالتالي فُقدان الاستقرار السياسي في الدولة[45].

المبحث الخامس.

دُور المؤسسة العسكرية في الحفاظ على الإستقرار السياسي في الأردن:

إن دور المؤسسة العسكرية كعامل رئيس من عوامل الاستقرار السياسي في الأردن منذ تأسيسه، استند على بعض مُؤشرات الاستقرار السياسي التي تم ذُكرها سابقًا، ومنها دَورها في الحفاظ على درجة الاستقرار الاقتصادي من خلال عمليات التنمية والتَحديث، ودورها في الحفاظ على أراضي الدولة الأردنية وسيادتها ومُساهمتها في تعزيز شرعية النظام السياسي، وفي الحروب العربية – الإسرائيلية والتصدي للاعتداءات الإسرائيلية، ودَورها في مُكافحة التطرف والإرهاب وتَعزيز الاستقرار الداخلي. ومن الجَدير بالذكر أن المُؤسسة العسكرية حافظت على الاستقرار السياسي في الأردن بناءً على عوامل عديدة منها[46]:

- البنى الاجتماعية المُوَحدة التي تَتَشكل منها تركيبة المؤسسة العسكرية.
- الدعم المُستمر ماديًّا ومعنويًّا لكافة مُنتسبي المؤسسة العسكرية.
- الثقة المُطلقة والاحترام لشخصية المَلك الهاشمي في الدُور الذي يؤديه في المؤسسة العسكرية.

أولًا: دور المؤسسة العسكرية في عملية التَنمية والتَحْديث والاستقرار الاقتصادي:

تُعَد المؤسسة العسكرية الأردنية من أكبر المؤسسات الرسمية في الأردن من حيث العَدَد والعُدة والقُدرة والتطور البشري والتِقَني، أهَلَهَا ذلك للقيام بدورها الاجتماعي والاقتصادي معًا في فترات ما قبل إنشاء الدوائر والمؤسسات والوزارات الحكومية، وتم تكليف بعض عناصرها بالقيام بمهام إدارية؛ من أجل المحافظة على مُقدرات الوَطن، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، وحماية الشرعية السياسية الدستورية، تحت شِعار: يَدْ تَبْني ويَدْ تَحْمل السِلاح [47]، فهي مؤسسة تحديثية وداعمة للاتجاه التقليدي، وكما قال الحُسين رَحِمَه الله، " أيْنَما ذَهَبت في الأردن أجد الجيش العربي يقوم بكل الأعْباء"، فقد ساهمت المؤسسة في إنجاز مشاريع هادفة من بناء المدارس والأنفاق والجُسور، ناهيك عن دورها في عمليات الإغاثة الإنسانية أثناء الكوارث، وسعيها الدائم في تحقيق استقرار الأمن الغذائي في الظروف العادية والاستثنائية، والدور الريادي في الحَد من ظاهِرتي الفَقْر والبَطالة بقيامها على مدار سَنواتها بتجنيد أعداد كبيرة من أبناء الوطن[48]. وإذا ما أخذنا الجانب الصحي، إذ إنه ومنذ لحظة تطبيق قانون الدفاع رقم(13) لعام (1992م) بسبب جائحة (COVID-19) في شهر آذار من العام (2020م)، بَسَطَت المؤسسة العسكرية سيطرتها على جميع المناطق في المَمْلكة، وعَمِلت على مراقبة تنفيذ قانون الدفاع للمحافظة على الصحة العامة، حيث قامت بإنشاء مستشفيات ميدانية في محافظات المَمْلكة، وتجهيزها بأجهزة التنفس الصِناعي، وتصنيعها للمواد المُطهرة والكمامات والملابس الواقية وغيرها من الأدوار في إدارة الأزمات؛ مما ساعد بشكل لافت في تقليل نِسَب الإصابات ولو بشكل نسبي[49].

ثانيًا: دور المؤسسة العسكرية الأردنية في الدفاع عن الدولة الأردنية وسِيادَتها:

1- دُور المؤسسة العسكرية في الحروب العربية – الإسرائيلية:

في **حَرب (1948م)** وعلى الرغم من أن الجيش الأردني أقل الجيوش العربية عُدة وعتاد، لكنه استطاع ان يُحقق انتصارات ميدانية استثنائية، وتجَلى ذلك في تَحرير القُدس، وطرد اليهود، وإفشال المُخططات الإسرائيلية في احتلال الضفة الغربية، حيث خاض الجيش الأردني معارك مُسْتميتة في اللطرون وباب الواد، والنوتردام وتل الرادار وكفر عصيون وغيرها من المناطق[50]. وفي **حرب (1956م)**، وَضَع الأردن قُواته تحت إدارة القيادة المصرية أثناء العدوان الثلاثي عليها، وتعرضت الجبهة الأردنية لعُدوان مُتكرر بهدف مَنْعِه من إرسال قوات للجبهة المصرية، وقد استُشهد (106) جنود أردنيين في تلك الحرب[51]. وفي **معركة السموع (1966م)**، اجتاز الإسرائيليون خطوط الهدنة من قِبَل (400) مُقاتل وَرَتْلين من الدبابات، وتحركت على إثرها قوتان من الجيش الأردني باتجاه السموع في منطقة الخليل وسلكت القوتان طريقين مُختلفين تحت وابل قَصف الطيران الإسرائيلي، واشتبكت بقتال عَنيف، وتم دحر الإسرائيليين، واسْتُشهد (13) جنديًّا أردنيًّا[52]. وفي **حرب (1967م)**، دخل الأردن الحرب تضامنًا مع الموقف العربي رغم قناعاته بعدم استعداد الأمة العربية لها، وجَرت مَعارك على طول الجبهة، وبالرغم من قلة العَدَد والعُدَّة وانعدام الغِطاء الجوي، لكن الجيش الأردني قاتل حتى آخر طلقة وآخر رجل، وقَدَّم الأردن (730) شهيدًا في تلك الحرب[53]. وفي **معركة الكرامة (1968م)**، وهي الانتصار الأول لجيش عربي على القوات الإسرائيلية. إذ استطاع الجيش الأردني من تحطيم أُسطورة الجيش الذي لا يُقْهر، ففي (1968/3/21م) شنّ (15) ألف جُندي ومظلي إسرائيلي مدعوم بقصف مدفعي وجوي على مواقع الجيش الأردني الأمامية والخلفية، وحاولت التقدم عن طريق أربع مواقع على طول الجبهة الأردنية هي: جسر الأمير محمد حيث تصدى لها لواء القادسية وأجبرها على التراجع إلى غربي النهر مُوقِعًا خسائر في المُعدات والأرواح، وعند جسر سويمة حيث كان لها لواء حطين بالمرصاد، وفي غور الصافي حيث تمكّن المظليّون الإسرائيليون والمُشاة والدبابات من الوصول إلى تلك المنطقة، واشْتبكوا بالجيش الأردني الباسل الذي دَمر عددًا من الدبابات المُهاجمة، وقَتَل عددًا من الجنود الإسرائيليين وأجبرهم على الانسحاب في اليوم نفسه، وعند جسر الملك حسين تمكنت الدبابات والمشاة

الإسرائيلية المَنْقولة جَوًا من اجتياز الجسر والوصول إلى الشونة والكرامة، حيث دار القتال بين الجيش الأردني والقوات الإسرائيلية، وقد رفض الملك حسين رحمه الله إيقاف إطلاق النار قبل ان يَنْسحب آخر جندي إسرائيلي من أراضي المملكة[54]. وفي **حرب الاسْتِنْزاف (1968 – 1970)**، كان لمعركة الكرامة البُطولية دور مفصلي مهم في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، تمثل في حرب الاسْتنزاف على الجَبْهة الأردنية، وخلال تلك الفترة كان القِتال مُحتدمًا على طول الجَبهة الأردنية من وادي عربة جَنوبًا إلى الحمة شَمالًا، وقام سلاح المدفعية في الجبال بردع الأعداء، وقدمت البلدات والقرى الأردنية التضحيات الجِسَام ووقفوا جنبًا إلى جنب مع أبنائهم في القوات المسلحة. وفي **أحداث (1970)**، وَضَع الأردن أراضيه تحت تَصرف العمل الفدائي الفلسطيني دون أية قُيود، وكانت التنظيمات الفلسطينية تَضُم اتجاهات سياسية مختلفة، حيث شَنت عمليات عسكرية ضد إسرائيل انطلاقًا من الأراضي الأردنية، وكانت إسرائيل ترد بقصف القُرى والمُدن والمُخيمات الفلسطينية في الأردن، وحاولت تلك التنظيمات إنشاء سُلطة موازية لسلطة الدولة الأردنية من خلال محاولتها إقناع الإعلام بأنها هي من حَقَّقَ الانتصار في معركة الكرامة، وقد صاحب ذلك محاولة اغتيال الملك حسين في (1970/6/9م)، وعندها ساءت العلاقة بين مؤسسة العرش والحكومة وبين تلك التظيمات، إذ تم تشكيل حكومة عسكرية لاستعادة القانون والنظام وإخراج التنظيمات من المدن والقرى وخصوصًا العاصمة عَمان خلال (24) ساعة، واضْطَر الجيش الأردني للتدخل للسيطرة على الوضع[55]. وفي **حرب تشرين (1973م)**، ما إن اندلع القتال بين مصر وسوريا من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى، حتى وُضِعَت القوات المسلحة الأردنية تحت الإنذار الفوري تَحسبًا لأي اختراق إسرائيلي لأراضيها للالتفاف على القوات السورية، وقد تم تحريك اللواء المدرع/40 إلى الجبهة السورية، وَوُضِع تحت إمرة الفرقة المُدرعة/3 العراقية، وتم الاشتباك مع العدو وتدمير ثلاث دبابات وثلاث عربات جيب، الأمر الذي أدى إلى تراجع العدو واستخدامه أسلحة حديثة أمريكية المصدر، لكن المدفعية الأردنية ردت بسياسة الأرض المحروقة، وتَكبد العدو الخسائر الكبيرة، واستشهد في هذه الحرب (23) جنديًا أردنيًا[56].

2- دُور المؤسسة العسكرية في تَعزيز شَرعية النظام السياسي في الأردن:

تَجلى دور المؤسسة العسكرية في تعزيز شرعية النظام السياسي في دعم النظام ومُساندته في اتخاذ القرارات السياسية؛ من خلال حماية مؤسساته ونظام الحُكم في أحداث سياسية داخلية وخارجية عديدة، منها داخليًا على سبيل المثال أحداث عام (1970م)، وخارجيًا ما ظهر من حركات المد القومي والمُحاولات الانقلابية المدعومة من الخارج خلال عقد الخمسينات، بالإضافة إلى ارتدادات ثورات الربيع العربي عام (2011م)، وثَبات الأردن إذا ما قورن بالدول المجاورة عندما اكتفى الجيش الأردني بالبقاء في ثكناته بعيدًا عن المشهد، وقامت الأجهزة الأمنية في مواجهة اي احتجاجات داخلية.

ويَتجلى دورها أيضًا من خلال تحقيق استقرار المملكة وأمنها الخارجي في القرارات السياسية؛ من خلال صانع القرار الأول لها الملك عبدالله الثاني، حيث ينحصر دور المؤسسة في تقديم المشورة غير الملزمة[57]، وقد استخدم النظام السياسي الأردني الأداة العسكرية في تحقيق الأهداف الوطنية في السّلم والحرب بأسلوب تَكامُلي ما بين العمل السياسي والعمل العسكري في عدة محاور منها: **(1)** الصراع العربي الإسرائيلي، والمشاركة في الحروب ضد إسرائيل، ورَدْع الاعتداءات الإسرائيلية **(2)** النزاعات العربية–العربية، حيث شاركت القوات المسلحة الأردنية استجابة لقرارات جامعة الدول العربية لإنهاء هذه النزاعات، مثل النزاع العراقي الكويتي عام (1961م). (3) النزاعات العربية والدولية، ساندت القوات المسلحة الأردنية العراق في حَرْبه ضد إيران انطلاقًا من ثَوابته القومية، وسَاندت باكستان عام (1971م) بإرسال (6) طائرات حربية مع طيّاريها الأردنيين، انطلاقًا من الثوابت الإسلامية[58]، ناهيك عن المشاركة الأردنية في حفظ السِلم والأمن الدوليين في (23) دولة حول العالم، والتي جاءت بناءً على الأبعاد الآتية: **(أ): البُعد السياسي،** حيث يُؤْمن الأردن أن حفظ السلم والأمن الدُوليين هو مسؤولية دولية لا تَقَع على دولة أو مُنظمة بعينها، وأن الأردن ينتهج نَهجًا بمعالجة الأزمات الإقليمية قبل تطورها لتصبح أزمات دولية. **(ب): البُعد الأمني،** إذ يعدّ الأردن أي تهديد للمنطقة أو للدول المجاورة هو تهديد للأمن الوطني الأردني. **(ج): البُعد الإنساني،** يقدم الأردن العون الإنساني لمحتاجينه من خلال عدة مؤسسات وطنية، ومن أهمها الهيئة الخيرية الهاشمية، والحث على مبادئ الإنسان وحُقوقه، وتَجلى ذلك خلال استضافته لموجات اللجوء الإنساني منذ عام (1948م). **(د): البُعد الإسلامي،** يقوم الأردن على إبراز رسالة الإسلام السَمْحة في الأمن والاستقرار وحُبّ الخير، ويؤكد على أن الإسلام طريق للسلام والأمن، ولا مكان للعنف والإرهاب. **(هـ): البُعد الدولي،** إيمان الأردن بتفعيل الأمن الجماعي، ووجوب أن تكون بيئة الدولة آمنه ومُستقرة، والالتزام بالحياد الدولي في التعامل مع الأحداث السياسية. **(و): البُعد العسكري،** اكتساب الخبرة العسكرية في الأداء والمعرفة من خلال الاحتكاك مع الجيوش العالمية ذات التجارب المختلفة[59].

3- دور المؤسسة العسكرية الأردنية في مكافحة الإرهاب والتطرف:

إن الدُور المُتوازن للمؤسسة العسكرية بين استخدام القوة وبين العمل الإنساني هو من الثوابت الوطنية الاردنية لإحلال السلام والأمن؛ من خلال مُحاربة جميع أشكال التطرف والإرهاب وضربهم في عُقْر دارهم، فقد تم افتتاح المركز الأردني لمكافحة الإرهاب والتطرف عام (2017م)، الذي واكب كل ما هو تقني وحديث، وكان لهذه المؤسسة الدور الإنساني في تقديم المساعدة لموجات اللجوء

الإنساني بدءًا من عام (1948م) حيث اللجوء الفلسطيني، ثم اللجوء العراقي عام (2003م)، ولغاية اللجوء السوري عام (2011م)، وتأمين عبورهم ونقلهم بسلام إلى الأراضي الأردنية، خاصة أن غالبية هؤلاء اللاجئين من النساء والأطفال وكِبار السن ومن المرضى، وفي غُضون موجة اللجوء السوري استغل تنظيم داعش الحُدود الشمالية لزعزعة استقرار المملكة، وانتقل خطر هذا التنظيم من حالة السُكون إلى الحركة عبر الحدود، وعندها قامت المؤسسة العسكرية في تخطي مرحلة مراقبة الصراع على الحدود إلى مرحلة استباق التهديد[60].

هذا وقد تَعرض الأردن تاريخيًّا لخَطر الإرهاب والتَطرف في فترات مُختلفة ومنها: **(1)** عام (1993م)، حيث قامت خلية جيش محمد باستهداف مبانٍ حكومية في أكثر من موقع. **(2)** عام (1994م)، هاجمت مجموعة الأفغان الأردنيين دور السينما ومحلات بيع الخمور، ومحاولتهم تفجير فندق القدس لكنها باءت بالفشل. **(3)** في عام (2001م)، مُخططات أبو مصعب الزرقاوي، واغتيال الدبلوماسي الأمريكي فولي عام (2002م)، وإطلاق صاروخ كاتيوشا قرب مستشفى في البقعة. **(4)** وفي عام (2005م)، تفجيرات الفنادق الثلاثة في عمان من قبل مجموعة إرهابية متطرفة، وذهب ضَحيتها (60) شهيدًا و(200) جريح. **(5)** في عام (2014م)، خُطف السفير الأردني في ليبيا من قِبَل مجموعة إرهابية، وتم تحريره مُقابل إطلاق سراح إرهابي ليبي في عَمان. **(6)** وفي عام (2015م)، حادثة إعدام الشهيد الرائد طيار معاذ الكساسبة على يد تنظيم داعش الإرهابي. **(7)** في عام (2015م)، تم إلقاء القبض على عراقي – نرويجي كان قد أخفى متفجرات في مدينة جرش من أجل تجهيزها للقيام بعمليات إرهابية ضد الدولة الأردنية. **(8)** وفي عام (2016م)، اشتبكت قُوة عسكرية في مدينة إربد مع خلية إرهابية، وقد نتج عن ذلك استشهاد الرائد راشد الزيود، وقتل جميع أفراد الخلية الإرهابية. **(9)** في عام (2016م)، عملية الرُكبان الإرهابية عندما انفجرت سيارة مفخخة يقودها إرهابي واسْتشهد (7) من أفراد الجيش الأردني. **(10)** وفي عام (2016م)، هجوم البقعة الإرهابي على مكتب للمخابرات العامة، وأدى إلى استشهاد (5) من مرتبات الدائرة. **(11)** في عام (2016م)، عملية قلعة الكرك حيث قامت مجموعة إرهابية بالتخطيط لعمل نشاطات إرهابية داخل الدولة الأردنية، وتصدت لها القوى الأردنية، واستشهد (7) من رجال القوة الأمنية ومواطنان اثنان وسائحة كندية[61].

إن دور المؤسسة العسكرية في التصدي لعمليات الإرهاب والتطرف كان دورًا استباقيًّا من خلال منح رئيس هيئة الأركان المشتركة صلاحيات سياسية للتحرك كمبعوث سياسي وعسكري، والقيام بجولات واستقبال وفود عربية وأجنبية عسكرية ضمن الجهود في مُكافحة الإرهاب، حيث استضاف الأردن في أيلول (2013م) اجتماعًا عسكريًّا لبحث تداعيات الأزمة السورية والتحديات الأمنية، إضافة إلى مشاركة القوات المسلحة في: **(أ)** عام (2016م) في المُناورات الأردنية المصرية. **(ب)** مُناورات الأسد المتأهب بمشاركة دولية أعوام (2011، 2017، 2018) والتدريب على التعامل مع الأسلحة والهجمات الكيميائية والاستجابة للهجمات الإرهابية. **(ج)** مُناورات رَعْد الشمال مع السعودية عام (2016م) ومشاركة دول عربية وإسلامية. **(د)** التحالف الدولي ضِد داعش، وقد طالب المَلك عبدالله الثاني حينها بضرورة إقامة حِلْف عَربي إسلامي لمواجهة داعش [62].

4- دُور المؤسسة العسكرية في الاستقرار الداخلي في الأردن:

واجه الأردن العديد من المحن التي ألمّت به، وستتطرق الدراسة إلى بعض منها، حيث عام (1970م) عندما أصاب الدولة الأردنية مِحْنة داخلية كانت قَاب قَوسَيْن أو أدْنى أن تَعْصِف بها عندما قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعملية خَطْف ثلاث طائرات تَحمل الصِبغة المَدنية، وكانت تعود إلى كل من أمريكا وسويسرا وبريطانيا، في محاولة منها لعرقلة عملية السلام التي بدأت برعاية الأمم المتحدة، الأمر الذي زَعْزَع الاستقرار الداخلي الأردني، ونشب عنه انفجار الخلافات السياسية بين النظام السياسي في الأردن وبين الفصائل الفلسطينية المُقاومة، أي بمعنى أدق المواجهة بين الشرعية واللاشرعية داخل الدولة الأردنية، والتي أَدت إلى وُقوع اشتباكات عسكرية بين الجيش الأردني وتلك الفصائل لوضع حَدّ لحالة عدم الاستقرار والعُنف والفوضى، إلى أن جاء يوم (27) من أيلول من العام نفسه، ليجتمع الملك حسين وياسر عرفات في القاهرة والاتفاق على إنهاء العمليات العسكرية[63].

وفي عام (2011م)، وفي ظِلّ ظُروف إقليمية في المنطقة العربية، نجحت خلالها جماهير بعض الدول العربية في فرض ذاتها أمام هيبة نُظُمهم السياسية، حيث شهد الأردن خلالها حالة غير معهودة من المُطالبات التي تنادي بعملية الإسراع في الإصلاح الاقتصادي والسياسي والتي جاءت نتيجة ترهل السلطة التنفيذية في أداء مهامها وأدوارها المُوكلة إليها، وتخطيها حدود قُدرتها في القيام بمسؤولياتها المُكلفة بها من قبل المَلك، إضافة إلى عدم مراعاتها للموضوعية الحقيقية في عملية توزيع الأدوار[64]، وعليه شرع النظام السياسي إلى عملية إصلاح شاملة تمثلت في[65]: (1) تَشْكيل لجنة للحوار الوطني تَضُم مختلف الأطياف والتنظيمات السياسية لمناقشة القضايا الإصلاحية الداخلية. (2) تَشكيل لجنة ملكية لمُراجعة مواد الدستور الأردني، حيث تم تعديل نحو ثلث المواد. (3) الإعلان عن موعد الانتخابات النيابية لتكون في بداية عام (2013م). (4) إقرار القانون المُتعلق بإنشاء هَيئة مُستقلة تُشرف على الانتخابات؛ لضمان نزاهتها. (5) الإسراع في مُكافحة الفَساد المالي والإداري والسياسي. (6) زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين بعد إقرار نظام هيكلة الرواتب.

إن تلك الإجراءات المتخذة من قِبَل النظام السياسي الأردني وطريقة تعامله وتكيفه مع المطالب أدت إلى احتواء الحراك الشعبي، وغير ذلك

لأصبح هذا الحراك أكثر مما هو متوقع[66]، وقد بقي الجيش الأردني بعيدًا عن المشهد، واكتفت الأجهزة الأمنية في مواجهة أية احتجاجات داخلية، ويمكننا القَوْل إن استخدام القوة المفرطة لا يُساعد في الاستقرار السياسي للنظام بشكل مُطلق خاصة من قبَل بعض دول الربيع العربي، والدليل على ذلك اكتفاء القوات المسلحة الأردنية في مراقبة المشهد من ثكناتها خلال فترات الربيع العربي.

الخاتمة:

يَنبُع الاستقرار السياسي في الأردن من التدابير السياسية والاجتماعية والثقافية، وأن سُلوك النظام السياسي المُتّبع في الدولة هو من يُحَدد الاستقرار من عدمه؛ من خلال تعامله بنَجاح مع الأزمات والصِراعات، سواء أكانت داخلية أم خارجية، واستجابته للحد الأدْنى لمَطالب المجتمع وتَوقعاته، الأمر الذي يَنعكس إيجابًا على شرعية هذا النظام، ويخلق حالة من القبول المُجْتمعي في مُؤسسات الدولة المُختلفة، وهذا ما يَنطبق على المؤسسة العسكرية الأردنية كونها إحدى أكبر تلك المؤسسات التي نَمت وتطورت بنمو وتطور الدولة الأردنية، وشَكلت رُكنًا أساسيًّا من أركانها منذ بدايات التأسيس، وأُعطِيت مسؤوليات عديدة في حفظ الأمن والاستقرار. وقَد مرت المؤسسة العسكرية بِمراحل تَطور مُتنوعة عبر تاريخها الطويل، وأدّت دورًا أساسيًّا في بناء الدولة الأردنية وتطورها وتحديثها، وبذلت الغالي والنفيس في سبيل الدفاع عن الوطن ومنجزاته داخليًّا وخارجيًّا؛ للحفاظ على الأمن والاستقرار، حيث تقوم المؤسسة العسكرية في إطار نظرية الأمن القومي بممارسة مَهامها من خلال العمل على توفير القاعدة الصَلبة من الأمن والاستقرار؛ لبث الطمأنينة لدى أفراد المجتمع، وهذا ما يؤكد العلاقة الارتباطية بين الأمن والاستقرار من جهة، وبين التنمية من جهة أخرى؛ من أجل تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأن المؤسسة العسكرية في حالة السلم هي مؤسسة تتمحور في طياتها نشاطات القوى البشرية، وتعمل على تدريبها وتأهيلها لتَصُب مهامها في القطاعات التنموية الأُخرى.

إن فلسفة بِناء المؤسسة العسكرية وتَطورها في الأردن، تستند على الإدراك العميق لمَفهوم الأمن الشامل، ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية في حالتي السلم والحرب، وبالتالي فإن الدراسة أجابت عن سُؤالها الرئيس المُتمثل في أن للمؤسسة دورًا ايجابيًّا في تحقيق الاستقرار السياسي في الأردن عندما مارست مهامها بالتكامل مع العمل السياسي في أوقات السلم والحرب وردع الإرهاب والتطرف، ووازنت بين استخدام القوة وبين التعامل بإنسانية، وبَرْهنت أن استخدام القوة الخَشِنة لا يُؤدي إلى الاستقرار وبَقاء النظام السياسي بل إن التعامل الإنساني هو الأنسب للمجتمع الأردني خصوصًا أثناء فترات الربيع العربي.

إن حَجَر الأساس في دور المؤسسة العسكرية يَتَمحور في تراكمية حَجْم الإنجاز، وثبات المبادئ، وتماسك العلاقات بين القيادة والشعب، وإدراك النظام السياسي للتصورات الذهنية حول الوضع الداخلي بناءً على التفاهمات والرُؤى المشتركة، إضافة إلى ما تُمثله من ثِقل اجتماعي وثقافي ووطني، ومن واقع مُستوى سُلوكات الأدوار وتوقعات الدور لم يكن يومًا تصورًا فقط، بل هو ممارسة حقيقية أدت من خلاله أدوارًا عديدة في بناء الوطن، ويَكمن سر نجاح المؤسسة من خلال قُدرتها على صِياغة عَقيدتها العسكرية بوضوح وفاعلية، وتطويرها حسب المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

النتائج:

وعلى ضوء هذه الدراسة، فقد توصلت إلى النتائج الآتية:

أولًا: الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية سواء الأدوار التقليدية المتمثلة في الدفاع على أراضي الدولة وسيادتها واستقلالها، أو من خلال أدوارها غير التقليدية والمتمثلة في التنمية والتحديث والحفاظ على درجة الاستقرار الاقتصادي، مما أدى إلى تَعزيز شرعية النظام السياسي، وأن هذا الدور هو جُزء لا يتجزأ من التَخطيط السياسي للدولة، ويُعدّ من المَنظور الوطني انعكاسًا للسلوكات الاجتماعية في المجتمع.

ثانيًا: انتهجت المؤسسة العسكرية نهجًا استباقيًّا في تعاملها مع التهديدات والمخاطر، خصوصًا في محاربة أشكال التطرف والإرهاب، وتجلى ذلك من خلال الدور التكاملي بين العمل السياسي والعمل العسكري في الدولة الأردنية، ولم يَقْتصر دُورها في حفظ الأمن والاستقرار داخل الأردن، بل امتدّ صَداه دوليًّا في حفظ السلم والأمن الدوليين في بُؤَر النزاع في العالم.

ثالثًا: حافظت المؤسسة العسكرية على الاستقرار السياسي منذ استضافة الدولة الأردنية لمَوجات اللجوء الإنساني منذ عام (1948م) ولغاية الآن، آخذة بالحسبان الدور التكاملي بين العمل السياسي والعمل العسكري، والتوازن بين الهواجس الأمنية والعمل الإنساني.

رابعًا: حَافظت المؤسسة العسكرية على الاستقرار السياسي في الأردن خلال موجة الربيع العربي عام (2010م)، ودَحَضت أن نُزول القوات المُسلحة لقمْع المُحتجين واستخدام القوة المُفرطة، سَيُعَزز الاستقرار السياسي للدولة خاصة من قِبَل بعض دول الربيع العربي.

التوصيات:

أولاً: ضَرورة أن يكون دور المؤسسة العسكرية للقيام بأداء مهامها غير التقليدية مُتاحًا عند عدم مقدرة المؤسسات المدنية في أداء مهامها، مع أهمية تفعيل وزارة الدفاع في الأردن لإعطاء المؤسسة العسكرية الفُرصة للقيام بمهامها التقليدية في الدفاع عن الوطن، وحِفْظ استقلاله وسيادته.

ثانيًا: الاستمرار في مُواكبة النُظم الأمنية الحديثة في ضُوء التهديدات والمَخاطر التقليدية وغير التقليدية، والاستفادة من تجارب الدول في رَدْع التهديدات والمخاطر لا سيما في مكافحة التطرف والإرهاب،

والمحافظة في انتهاج الخطوات الاستباقية للأزمات والتهديدات قبل وقوعها.

ثالثًا: الاستفادة من تجارب الدول في ردع التهديدات والمخاطر، وتوسيع قاعدة عمل المؤسسة العسكرية، وتعزيز قدراتها ومواردها وتعميق مفهوم الاحتراف لدى منتسبيها؛ من أجل الاستمرار في القيام بأدوارها الإنسانية والعسكرية، والاستثمار في خبرة الأكاديميين والمفكرين والمتقاعدين العسكريين وتجاربهم في عمليات التخطيط الإستراتيجي في الدولة الأردنية.

رابعًا: ضرورة تَفعيل دور وسائل التنشئة السياسية في توعية المواطنين وتثقيفهم خاصة فئة الشباب بالدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية، ودراسة الثقافة السياسية للمجتمع الأردني وقِيَمه الأساسية، مع أهمية استمرار الحوار الوطني بين كافة القوى والتيارات السياسية في الدولة الأردنية؛ للوصول إلى توافق وطني حول ما هو مطلوب إنجازه من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، لتفادي أي مَوْجة ربيع عربي قادمة يُمكن أن تؤدي إلى زيادة وتيرة الاحتجاجات مما كانت عليه إبّان الربيع العربي عام (2010م).

References:

1. Haddad, Eva, "The Iranian role towards the Arab Spring 2011-2016, Master Thesis, University of Jordan, Amman, 2018
2. Huntington, Samuel,The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil Military Relation, Massachusetts, The Balkaanap Press of Harvard University Press, USA, , p. 33, 1959
3. Ibraheem, Shadia, Civil-military relations and democratization: an analytical study of contemporary theoretical trends, Al-Nahda Magazine, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, 2006
4. Ghabriel, Ashraf, Military sociology (the role of the presidential and military institution in achieving national security), Shabab Al-Jamaah Institute, Cairo, p.43, 2010
5. Al-Abadi, Ahmad, "The role of the military institution in achieving internal stability in Jordan", Master Thesis, Al-Hashemiyah University, Zarqa, P7, 2013
6. Hegut, Richard, The Theory of Political Development, translated by (Hamdi Abdel Rahman and Muhammad Abdel Hamid), The Scientific Center for Political Studies, p. 225, Amman, Jordan, 2001
7. Benton, Helenk, Encyclopedia Britannica, London, P727, 1999
8. Al-Mashaqbeh, Amin, Al-Wajeez in Political Concepts and Terminology, Amman, Jordan, p. 26, 2015
9. Walker, Stephen , Role Theory and the Cognitive Architecture of British Appeasement Decisions, Symbolic and Strategic Interaction in World Politics, London, p 44, 2014
10. Hermanns, Heike, National Role Conceptions in the Global Korea's Foreign Policy Strategy. The Korean Journal of International Studies, 11 (1), June, P60, 2013
11. Haddad, Eva, Ibid, pp. 21-25
12. Naseem, Bahloul, Advanced Security Studies, Dar Hamed for Publishing and Distribution, pp. 109-111 Amman, Jordan, 2020
13. Qashqosh, Muhammad, Military-Civil Relations: The Seven Problems Facing the Armies in the Post-Arab Revolutions, International Politics Journal, p. 156, 2012
14. Al-Ayoubi, Haitham, Military Encyclopedia, Arab Foundation for Studies and Publishing, p. 433, Beirut, 1977
15. Abu Zaid, Ahmed, "The Role of the Military Institution in the Arab Spring Revolutions", Regional Center for Strategic Studies, Volume 3, p. 23, Cairo, 2013
16. Samuel, Huntington, The Political System in Changing Societies, Foreword by: Francis Fukuyama, translated by: Hossam Nile, Dar Al-Tanweer for Printing and Publishing, p. 299, Beirut, 2017
17. Lucian W. Pye, Armies in the Process of Political Modernization, in, John J. Johnson (ed), the Role of the Military in Underdeveloped Countries (Princeton: Princeton University Press), p. 88-92, 1962
18. Morris, Janowitz,The Military in the Political Development of New Nations**,** Bulletin of the Atomic Scientists, Chicago, p. 6, 1964
19. The Jordanian Constitution of 1952, Article No. (32)
20. Bani Hassan, Amin, Modernization and Political Stability in Jordan, Dar Al-Jeel, Beirut, Arab House for Publishing and Distribution, Amman, p. 187, 1989
21. Jordanian Armed Forces Law No. 3 of 2007 Article No. (5)
22. Ibid, Article No. (10)
23. Al-Khatatbeh, Ibrahim, "The Jordanian Armed Forces and the Arabization Movement of the Leading Elements 1921-1956", Master thesis, Yarmouk University, pp. 27-28, Irbid, Jordan, 1995
24. Ibid, pp. 31-33
25. Jordanian Armed Forces - Arab Army - Centennial of the Jordanian State (www.100jordan.jo) Accessed on: 10/11/2021
26. King Hussien, Uneasy Lies the Head: The Autobiography of His Majesty King Hussein I of the Hashemite Kingdom of Jordan, London, P 113, 1962
27. Jordan Armed Forces, www.webtest2.jaf.mil.jo Accessed on: 10/13/2021

Science, University of Baghdad, Iraq, pp. 278, 1990
45. Hassanein, Ibrahim, “The Phenomenon of Political Violence in the Arab Systems”: Center for Arab Unity Studies, Edition 1, p. 17, Beirut, 1992
46. Al-Masaideen, Youssef, "Democratic Transition and Political Stability in Jordan, 1989-1999", Master's Thesis, League of Arab States, Cairo, p. 92, 2001
47. Al-Abadi, Ahmad, Ibid, p. 4
48. Bani Hassan, Amin, Ibid, p. 189
49. Mashaqbeh, Amin, Amman; Al-Rai newspaper; 14/4/202, www.alrai.com/articale/1053297, accessed on: 10/17/2021
50. Al-Rai Center for Studies, The Arab Army.. Doctrine Based on Defending the Ummah and Its Issues, Amman, Al-Rai Center for Studies, June 2012, https://www.alraicenter.com/User_Site/Site/View_Articlear.aspx?type=2&ID=451 Accessed on: 10/19/2021
51. The General Command of the Jordanian Armed Forces, “The Historical Encyclopedia of the Jordanian Armed Forces - the Arab Army”, Ibid, p. 78
52. Ibid, p. 81
53. The doctrine of the Arab army was built on defending the nation's causes, Ibid
54. Ihsan Shurdom, Interview with Retired Major General Pilot Ihsan Sherdam on the Memory of Dignity 2010: The Doctrine of the Arab Army Was Built on Defending the Ummah’s Causes, Amman, Al-Rai newspaper, 3/21/2010, https://www.addustour.com/articles/647352, Accessed on: 23/10/2021
55. Al-Naimat, Husam and Khairallah, Firas, "The Case of the Jordanian State", Political Paper, Friedrich Ebert Foundation, Jordan and Iraq Office, pp. 9-13, 2013
56. Al-Ghawyin, Faisal, Jordan and the October War of 1973, Ammon website, 06/10/2018, www.ammonnews.net/article/403136, accessed on: 05/10/2021
57. Abu Dayeh, Saad, The Decision-Making Process in Jordanian Foreign Policy, Dr. N., Amman, Jordan, p. 47, 1983
58. Al-Adwan, Ali, “Jordanian foreign policy towards cross-border terrorist organizations: ISIS, an analytical study 2010-2016 ”, PhD thesis, Mutah University, Karak, Jordan, p. 155, 2017
59. Directorate of Moral Guidance of the Jordanian Armed Forces - the Arab Army, The Role of the Jordanian Armed Forces - the Arab Army in Maintaining International Peace and Security, Al-Dustour Newspaper website, 6/2/2013, addustour.com/articles/828628, accessed on 03/11/2021
28. Command of the Jordanian Armed Forces, Historical Encyclopedia of the Jordanian Armed Forces-Arab Army, Directorate of Moral Guidance, p. 125, 2021
29. Abu Dalbouh, Walid, The Role of The Jordanian Army in Regional Stability: It’s Role in the Arab Spring as Case Study (2011-2016)**,** Scinces Social and Human, Jordan University, Amman, Jordan, P 23, 2019
30. Amara, Muhammad, Military-Civil Relations and New Challenges, Journal of Strategic Studies, p. 126, 2010
31. Al-Mashat, Abdel Moneim, Defining National Security in the Light of the New Arab State, Journal of International Politics, Vol. 47, p. 190, p. 37, 2012
32. Nabhan, Yahya, Elements of Arab National Security, Ayla Publishing and Distribution House, Amman, p. 83, 2010
33. Shawqi Mamdouh, National Security and International Relations, "Journal of International Politics", p. 128, pp. 34-35, 1997
34. Al-Abadi, Ahmed, Ibid, p. 34
35. Al-Badayna, Diab, National Security in the Age of Globalization, Naif Arab University for Security Sciences, "The Arab Journal for Security Studies", Vol. 27, p. 54, pp. 329-332, Riyadh, 2011
36. Al-Shahrani, Muhammad, "The Impact of Globalization on National Security", Master's Thesis in Security Leadership, Naif Arab University for Security Sciences, p. 61, 2006
37. Al-Mubaideen, Hassan, The Armed Forces and Their Role in National Development, National Library Department, Amman, pp. 53-56, 2000
38. Athamat, Abeer, “The Impact of the Syrian Crisis and Its Repercussions on Jordan’s National Security (2011-2018)”, Master’s Thesis, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan, p. 2, 2020
39. Central Bank of Jordan, Macroeconomic Indicators for the year 2019-2020, Central Bank of Jordan website www.cbj.gov.jo, accessed on 01.11.2021
40. Bani Salameh, Mohammed, “Political Reform in Jordan: Reality and Aspirations “, World Affairs (18) Journal, vol. 180, no. 4 , pp. 48-50. 2018
41. Khalifa, Abdul Rahman, "The Ideology of Political Conflict", Dar Al-Maarifa Al-Jamiahi, Alexandria, Egypt, p. 169, 1991
42. Al-Allan Elham, “The Impact of Political Reform on Stability in Jordan (2000-2012)”, Master’s Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan, pp. 91-93, 2012
43. Bou’Afia, Mohamed Al-Saleh, “Political Stability: A Reading of the Concept and Objectives”, Faculty of Law and Political Sciences, Kasdi Merbah University of Ouargla, p. 15, p. 321, 2016
44. Al-Aswad, Sadiq, "Political Sociology, Its Foundations and Dimensions", College of Political

60. Thiabat, Khair Salem, "Jordanian Participation in the Coalition Against the Islamic State," Researches and Articles, Emirates Center for Strategic Studies and Research, pg. 40, 2015
61. Damour, Salih, "The Security Dimension in Jordanian Policy towards Terrorism and Refugee Issues, 2011-2017", Ph.D. Thesis, Mutah University, Karak, Jordan, pp. 105-110, 2018
62. Ibid, p. 91-94
63. Al-Daoudi, Muhammad Suleiman and Al-Dajani, Munther Suleiman, The Jordanian Political System: Its Pillars and Constituents, 1st Edition, pp. 128-130, Amman, 1993
64. Al-Maqdad, Muhammad, Foundations and Foundations of Democratic Transformation in Jordan, Al-Rai Center for Studies, 9/21/2011, http://www.alraicenter.com/index..php?option=com_content&review=artical&id=325:2, accessed on: 27/10/2021
65. Al-Tal, Baydar, "Framing the youth movement in the internal reforms in the Arab Spring countries," Al-Hiwar Al-Modundan Magazine", p. 3942, 2012
66. Al-Allan, Elham, Ibid, pp. 160-161